فكرة تأويل النص الديني

عند ابن رشد

إعداد

الباحث / أنيس محمود فاضل

تمهيد :

ابن رشد قد لمس سيطرة علماء الكلام والفقهاء علي الحياة الفكرية ومن ثم علي الحياة السياسية وأدرك أن هذا التدخل هو سبب تدهور الأولي وفساد الثانية، وإهتدي إلي أن الحل الوحيد لهذا المأزق هو الفصل الصارم بين الفلسفة " والعلم " وبين الفكر الديني الذي عليه الاقتصار علي العناية بالعقيدة في بساطتها الأولي فحسب، دون الاستعانة لا مناهج ولا بمفاهيم الفلسفة. وهذا الفصل لن يتحقق إلا إذا نقيت الفلسفة – والفلسفة الحقة عنده هي فلسفة أرسطو، فحسب – من كل ماعلق واختلط بها في كتابات السابقين عليه. والوسيلة الوحيدة لذلك هي الالتزام الدقيق بالبناء القائم في مجال الفلسفة، كما أن هذا لن يتحقق إلا إذا التزم الفكر الديني بالحدود اللائقة به [١].

فالخصومة بين رجال الدين و رجال العلم خصومة قديمة لأنها خصومة على الاستئثار بالسلطة ونظام الحكم، أما الدين والعلم فلم تكن بينهما خصومة ولن تكون لأن الدين يقرر المثل العليا لقواعد الإيمان التى يجب أن يأخذ الناس بها فى حياتهم. والعلم يقرر الواقع فى حياة الوجود، ويترسم تطور الحياة فى سبيل سيرها نحو ما يظنه الكمال والواجب شئ والواقع شئ آخر [٢].

ونتناول بالدراسة فكرة التأويل عند ابن رشد، تقييم فكرة التأويل لدي بعض الدارسيين لفكر ابن رشد، وأخيرا رأينا في هذه الفكرة.

الفرع الأول

فكرة التأويل عند ابن رشد

تأويل النص الديني الحل الوحيد عند ابن رشد عند التعارض مع الحقيقة العقلية.

أولا : تعريف التأويل :

يعرف ابن رشد **التأويل** بأنه [٣] " **إخراج دلالة اللفظ من الأدلة الحقيقية إلى الدلالة المجازية، من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب فى التجوز، من تسمية الشئ بشبيهه أو بسببه أو لاحقة أو مقارنه، أو غير ذلك من الأشياء التى عددت فى تعريف أصناف الكلام المجازى** ".

ويقول [٤] " **فإن أدي النظر البرهاني إلي نحو ما من المعرفة بموجود ما. فلا يخلو ذلك الموجود أن يكون : قد سكت عنه الشرع، أو عرف به، فإن كان سكت عنه، فلا تعارض هنالك، وهو بمنزلة ما سكت عنه من الأحكام، فاستنبطها الفقيه بالقياس الشرعي. وإن كانت الشريعة نطقت به، فلا يخلو ظاهر النطق أن يكون موافقا لما أدي إليه البرهانية فيه، أو مخالفا، فإن كان موافقا فلا قول هنالك، وإن كان مخالفا طلب تأويله** ".

ومعني ذلك أن فكرة التأويل عند ابن رشد تتلخص في الآتي :

١- وجود نص فلسفي في مسألة ما لم يتعرض لها الشرع، ففي هذه الحالة يكون هذه النص في حكم المباح شرعا.

٢- وجود نص فلسفي في مسألة للشرع حكم فيها، وهذه الحالة تكون علي فرضين:

- وجود توافق بين الفلسفة والشرع، فليس هناك خلاف.

- وجود تعارض في الحكم، فيري ابن رشد تأويل النص الديني لما تقضي به الفلسفة.

ثانيا : حجية التأويل :

يري ابن رشد أن القياس الفقهي يقوم علي ظن الفقيه. أما القياس العقلي، فهو أصدق، لأنه يقوم علي اليقين البرهاني لدي الفيلسوف، فيقول[٥] " **واذا كان الفقيه يفعل هذا في كثير**

من الأحكام الشرعية، فكان بالحري أن يفعل ذلك صاحب علم البرهان، فإن الفقيه إنما عنده قياس ظني، والعارف عنده قياس يقيني، ونحن نقطع قطعا أن كل ما أدي إليه البرهان أو خالفه ظاهر الشرع، إن ذلك الظاهر يقبل التأويل علي قانون التأويل العربي. وهذه القضية لايشك فيها مسلم، ولا يرتاب بها مؤمن. والسبب في ورود الشرع فيه الظاهر والباطن هو اختلاف نظر الناس وتباين قرائحهم في التصديق، والسبب في ورود الظواهر المتعارضة فيه، هو تنبيه الراسخين في العلم علي التأويل الجامع بينها وإلي هذا المعني وردت الإشارة بقوله تعالي (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ) إلي قوله (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) (٦).

ووسيلة ابن رشد للتوفيق بين الحكمة والشريعة كانت التأويل المجازى. والتأويل ببساطه وسيلة يلجأ إليها المفكر عندما يجد تعارضا بين نص دينى وحقيقة عقلية، فيحاول أن يفسر النص أو يؤوله بحيث يتفق هذا المعنى الذى أعطاه له والحقيقة العقلية التى سبق له التوصل إليها (٧).

ثالثا : نطاق التأويل :

١ – التأويل خاص بموضوعات محددة : يري ابن رشد أن هناك معانى ظاهرة فى الشرع لايجوز تأويلها، بل يعد تأويلها كفر. كما أن هناك على العكس نصوص يجب تأويلها، فالأخذ بظاهرها كفر وهناك أخيرا نوع ثالث فى النصوص متردد بين هذين النوعين السابقين٠ ويبدو واضحا أن الحقيقة الفلسفية إذا ما تعارضت مع النص الدينى فإن علينا أن نتخلى عنها٠

٢ – التأويل خاص بأهل البرهان فقط : هذا التأويل ليس ينبغي أن يصرح به لأهل الجدل، فضلا عن الجمهور، ومتي صرح بشيء من هذه التأويلات لمن هو من غير أهلها، وبخاصة التأويلات البرهانية، لبعدها عن المعارف المشتركة، أفضي ذلك بالمصرح له والمصرح إلي الكفر، والسبب في ذلك أن مقصوده إبطال الظاهر، وإثبات المؤول، فإذا بطل الظاهر عند من هو من أهل الظاهر، ولم يثبت المؤول عنده، أداه ذلك إلي الكفر، إن كان في أصول الشريعة. فالتأويلات ليس ينبغي أن يصرح بها للجمهور، ولا أن تثبت في الكتب الخطابية أو الجدلية.

رابعا : التأويل والامانة العلمية :

يقرر ابن رشد [٨] " **أن التأويل الصحيح هو الأمانة التي حملها الإنسان، كما في قوله تعالي (إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً)**" [٩].

ويري ابن رشد أن خيانة الأمانة العلمية ينتج عنها ظهور فرق وشيع متناحرة داخل الحياة الفكرية والسياسية في البلاد الإسلامية.

فيقول[١٠] " **ومن قبل التأويلات، والظن بأنها يجب أن يصرح بها في الشرع للجميع، نشأت فرق الإسلام، حتي كفر بعضهم بعضا، وبدَّع بعضهم بعضا، وبخاصة الفاسدة منها. فأوَّلت المعتزلة آيات كثيرة، وأحاديث كثيرة، وصرحوا بتأويلهم للجمهور، وكذلك فعلت الأشعرية، وإن كانت أقل تأويلا. فأوقعوا الناس من قبل ذلك في شنآن وتباغض وحروب ومزقوا الشرع، وفرقوا الناس كل التفريق** ".

فالسعادة الإنسانية لاتحقق إلا باستخدام طرق التعليم الصحيحة التي قررها القرآن الكريم، كما في قوله تعالي : **(ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)** [١١] (فالحكمة تناسب الفلاسفة، والموعظة للجمهور، أما أهل الجدل فلهم الجدل.

فيقول ابن رشد[١٢] " **إن الكتاب العزيز، إذا تؤمل، وجدت فيه الطرق الثلاث الموجودة لجميع الناس، وهذه هي الطرق المشتركة لتعليم أكثر الناس، والخاصة، وإذا تؤمل الأمر فيها ظهر أنه ليس يلقي طرق مشتركة لتعليم الجمهور أفضل من الطرق المذكورة فيه. فمن حرفها بتأويل لايكون ظاهرا بنفسه، أو ظهر منها للجميع، وذلك شيء غير موجود، فقد أبطل حكمتها، وأبطل فعلها المقصود في إفادة السعادة الإنسانية. فيجب علي من أراد أن يرفع هذه البدعة عن الشريعة، أن يعمد إلي الكتاب العزيز. فيلتقط منه الاستدلالات الموجودة في شيء شيء مما كلفنا اعتقاده، ويجتهد في نظره إلي ظاهرها ما أمكنه من غير أن يتأول من ذلك شيئا، إلا إذا كان التأويل ظاهرا بنفسه. أعني ظهورا مشتركا للجميع** ".

الفرع الثاني

تقييم فكرة التأويل

١ – نقد الفكرة :

لعل فكرة التأويل للنص الدينى كانت أوسع الأبواب نقداً لفكر ابن رشد التوفيقى، لأن العمل بها من شأنه أن يجعل الصدارة للفلسفة على الدين، مادمنا سنجبر الدين على ألا يصطدم بالفلسفة إطلاقا [١٣].

ويرى البعض[١٤] أن منهج التأويل قد قام ابن رشد بتطبيقه بشكل إرهابى وحاسم، فقد جعل أرسطو[١٥] فوق النص الدينى٠

٢ – تأييد الفكرة :

على النقيض يرى آخرون[١٦] أن ابن رشد من أبرز فلاسفة المسلمين الذين تناولوا قضية التوفيق بين الحكمة والشريعة، بل يعد كذلك من أبرز من قدموا لها حلول واضحة محددة٠

وفى العصر الحديث يعد الإمام محمد عبده [١٧] متواصلا إلى حد كبير مع خطاب ابن رشد لدرجة التطابق، فالشريعة عند محمد عبده لا تعادى الفلسفة، بل تعادى الجمود و الخرافة٠ فابن رشد ومحمد عبده قد تلاقى فكرهما فى إعلاء شأن العقل [١٨].

ويري آخرون [١٩]. أننا نظلم ابن رشد إذا قلنا : أن إعلاءه من قيمة الأدلة العقلية (البرهانية) يقلل من شأن الشريعة في شيء، بل علي العكس، إن مايسعي اليه ابن رشد واضح كل الوضوح، وهو أن يثبت للناس أن الشريعة الإسلامية هي في المقام الأول شريعة العقل، وأنه كلما أحسن الإنسان استخدام عقله (بإتباع الطرق المنطقية المحددة) استوعب علي نحو أكثر إكتمالا مباديء هذه الشريعة.

إن ابن رشد وهو يعالج قضية العلاقة بين العقل والوحي كان يستمسك بالأصول

الإسلامية ويتشبث بها، وذلك بعد أن سرت عدوي التناقض بين الفلسفة والدين من المسيحيين إلي المسلمين في الأندلس في ذلك الوقت، وأن موقف ابن رشد هنا كان موقفا تصحيحيا واجه به هذا الأثر السلبي الطاريء علي مجريات الفكر والعقل في الإسلام في الأندلس [٢٠]. فإن النظر العقلي في الإسلام فريضة دينية [٢١].

والذى ساعد ابن رشد على إنجاز مهمة الوفاق بين الحكمة والشريعة هو قدرته على تخطى قضية الاجماع وبرهنته على أن الاجماع لا يمكن أن يتحقق فى المسائل النظرية[٢٢].

في حين يري آخرون [٢٣] أن طرح مسألة صلة الحكمة بالشريعة من قبل ابن رشد هو اعتراف ضمني بأن الإسلام غير كاف بذاته كمنظومة معرفية ومنطقية. وهذا اعتراف جوهري، لأنه يوجد في أساس كل انفتاح ممكن للإسلام علي الغير، وفي أساس كل مشروع حضاري كبير.

١ – عقبات تطبيق فكرة التأويل :

هناك مشكلة هامة، وهى ماذا لو اشتمل المعنى الظاهرى للنصوص الخاصة بالأصول والتى يجب ألا تؤول تعارضاً مع الحقيقة الفلسفية ؟ أى الحقيقتين نقبل ؟ وهل اعتبر ابن رشد أرسطو وكأنه معنى مقدس إلى جانب النص الدينى ؟ وبالتالى يمكن استبدال أحدهما بالآخر ؟

فإذا كان ابن رشد يوافق ابن طفيل فى النتائج التى توصل اليها فى كتابه (حى بن يقظان) بقدرة العقل على اكتشاف الله والملائكة والعالم الآخر بالعقل، فهل يستغنى الفلاسفة إذن عن الدين؟ [٢٤].

وفي تقديرنا أن الاجابة علي هذا التساؤلات تتلخص في الآتي :

أ – أنه رغم تقدير ابن رشد الشديد لأرسطو فإن هذا التقدير لا يعني أنه يعتبر أرسطو سلطة لا تمس ولعل ما يوضح موقفه تماما من أرسطو قوله " يجب علينا إن ألفينا لمن تقدم من الأمم السالفة نظرا في الموجودات، واعتبار لها، بحسب ما اقتضته شرائط البرهان، أن ننظر في الذي قالوه من ذلك، ومأأثبتوه في كتبهم، فما كان منها موافقا للحق قبلناه منهم،

وسررنا به، وشكرناهم عليه، وما كان منها غير موافق للحق نبهنا عليه، وحذرنا منه، وعذرناهم " [٢٥]

ومقتضي مذهب ابن رشد أنه إذا كان هناك من السابقين من قطع شوطا كبيرا في معرفة الحقيقة، فإنه يكون من الجنون تجاهل ما قدموه لنا، إلا أننا يجب تقييم هذا التراث وأخذ ما لايتعارض مع أسس الشرع.

ب – أنسب حل لهذا الموقف الخطير هو اعتقاد ابن رشد نفسه أن العقل هبة من عند الله وكذلك الشريعة جاءتنا من عنده، فلابد لهما من الاتفاق ما ورد به الشرع، فإن الحق لا يضاد بالحق بل يوافقه ويشهد له [٢٦]. فالعقل عند ابن رشد إذا أحسن إستخـــدامه لابد أن يصل للحقيقة الواحدة الموجودة فى الشرع.

ويري البعض[٢٧] ابن رشد كان صادقا دائما، كان صادقا كشارح، وكان صادقاً فى كتبه الخاصة التى التزم فيها دائماً بقضايا العقيدة الإسلامية، وإن كان هذا لا يعنى أنه قال بصدق الحقيقتين، الحقيقة الدينية والحقيقة الفلسفية وإن تعارضا. فهو حاول دائما فى شروحه لأرسطو، توضيح فكره تماماً وتنقيته من كل الشوائب التى لحقت به، بل كان يكمل أحيانا بعض نظرياته التى تركها معلقة متمسكا فى هذه الحال بالروح الأرسطية، أى مستلخصا النتائج المنطقية للموضوع المعلق، كما هو فى حالة نظرية النفس، وذلك دون إحداث أى تغيير فى فكر أرسطو. فهو كشارح لا يلجأ للتأويل ليجعل أرسطو ينطق بما يتفق والعقيدة الإسلامية، بل بشرحه بكل أمانة. فشرحه موجه للفلاسفة أو لأهل البرهان لا للجمهور.

الفرع الثالث

رأينـــــــــــــــــا

نعتقد أن ابن رشد لم يحاول التوفيق بين العقل والوحي قط، فالرجل – في نظرنا – يؤمن بالتخصص العلمي لكل فرع من علوم المعرفة، فهو عندما يشرح أرسطو يتحرر تماماً من كل آراه الشخصية ويترك لعقله الفلسفي محاولة الفهم والتصور بدون أي نوازع شخصية أوعقيدية، وهو في ذلك لا يتناقض مع كونه من أكابر الفقهاء في زمانه، فهو يعلم أن الحق واحد لأنه من عند الله، فيقول الله تعالي **(فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَةَ اللَّـهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّـهِ**[٢٨] **(صِبْغَةَ اللَّـهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّـهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَـهُ عَابِدُونَ)**[٢٩] فابن رشد بإيمانه العميق بالعقيدة الإسلامية يعلم أن هذا الوضع الخطير الذي قد ينشأ من تعارض الفلسفة مع العقيدة، ومن ثم تأويل النص الديني ليوافق الفلسفة، لايمكن أن يقع إلا مع الأديان الأخري التي شأبها التحريف والعبث البشري فأصبحت لاتمثل وحي السماء، أما ملة الاسلام فلا يمكن أن يحدث فيها ذلك. قال تعالي **(إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)** [٣٠].

وموقف ابن رشد في نظرنا يشي بعقيدة راسخة وثقة في الإسلام أعمق من علماء الكلام المسلمين الذين حاولوا التوفيق لاعتقادهم المسبق بوجود تعارض بين الوحي والفلسفة. ولذا فإن ابن رشد قد قصر التأويل علي أهل البرهان (الفلاسفة) ليقينه أنهم وحدهم القادرون علي الوصول إلي الحقيقة اليقينية المطابقة تماما للدين الإسلامي، ولايتأتي ذلك للجمهور، وهذا ليس تعالياً ولكنه توصيف دقيق للموقف.

ونعتقد أن ابن رشد لم يقل أبداً بوجود حقيقتين أحدهما دينية والأخري فلسفية، وإنما ثمة حقيقة واحدة دائماً وإن كان لها تعبيران : أحدهما فلسفي آخر ديني، لذا فإن ابن رشد لم يقم بالتوفيق بين الشريعة والفلسفة لاعتقاده بأنهما حقيقة واحدة، فكل حقائق الوحي يمكن تعقلها، أي إدراكها بالقدرة العقلية الإنسانية ويمكن للعقل اكتشافها، فالحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها كان أحق الناس بها، فيقول ابن رشد " وينبغي أن تعلم أن مقصود الشرع إنما هو تعليم العلم الحق، والعمل الحق، والعلم الحق هو معرفة الله تبارك وتعالي وسائر

الموجودات علي ماهي عليه، وبخاصة الشريفة منها، ومعرفة السعادة الآخروية والشقاء الآخروي، والعمل الحق هو امتثال الأفعال التي تفيد السعادة، وتجنب الأفعال التي تفيد الشقاء [٣١]

والهدف عند ابن رشد هو الوصول إلي الحقيقة فيقول " **فإن العالم بما هو عالم إنما قصده طلب الحق لا إيقاع الشكوك وتحيير العقول** [٣٢]. وكما أكدنا سابقا فإن ابن رشد الفقيه يعلم أن الحق لايمكن أن يضاد الحق، قال تعالي : " فَارْجِعْ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ * ثُمَّ ارْجِعْ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئاً وَهُوَ حَسِيرٌ" [٣٣].

ويقرر ابن رشد " **أن أصول الشريعة إذ تؤملت وجدت أشد مطابقة للحكمة مما أول فيها وكذلك الرأي الذي ظن في الحكمة أنه مخالف للشريعة، ويعرف أن السبب في ذلك أنه لم يحط علماً بالحكمة ولا بالشريعة** [٣٤].

لذا فقد دفع ابن رشد محاولة الغزالي للانتقاص من الفلسفة، بقوله [٣٥] " **ولا شك أن هذا الرجل أخطأ علي الشريعة كما أخطأ علي الحكمة** ".

وفي – **نظرنا** – إن سعادة الإنسان لن تتحقق إلا بالعلم والقيم الدينية والأخلاقية معا. وقد أيقن ابن رشد بعبقريته ذلك فكان سابقا لعصره، فالبؤس الروحي في عصرنا [٣٦] قد صار أمرنا لا يمكن احتماله. إن الأمر لا يقتصر فقط علي النقصان النظري بالنسبة إلي معني " الواقع " أو الحقيقة الواقعية التي تبحثها العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية. إن الأمر أكثر من ذلك إنه البؤس الحي الجذري للغاية من الحياة.

فان عصرنا [٣٧] يعاني من النزعة الشكية التي طمست وحللت المثل العليا القديمة. وهو نتيجة لذلك يعاني من نقص تطور الفلسفة وقوتها.

وفكرة الحقيقة الواحدة في رأينا تجد أساسها في دين الفطرة (الإسلام) أما عداه من العقائد فلابد أن يقع الصدام حتما بينهما وبين الفلسفة.

فلقد أدركت المدرسة المسيحية وهي تواجه يقظة الأرسطية الجديدة أنها إذا تركتها تنتصر أي إذ قبلتها لكان عليها إما أن تعلن أن كل تعاليم الكنيسة الكاثوليكية خاطئة، وإما أن تقبل إمكانية وجود حقيقتين متعارضتين وسليمتين في نفس الوقت، تقول بأحدهما

الكنيسة، وتبرهن الفلسفة علي صحة الاخري، كان علي الكنيسة أن تضحي إما بالعقيدة وإما بالعقل السليم، واتخذت الكنيسة بسرعة قرارها فضحت بكل الفلسفة الوثنية (٣٨)

وفي **اعتقادنا** أن فكرة التأويل عند ابن رشد ظلت مشروعا نظريا، لم تختبر علي أرض الواقع. وعليه فإن الحكم بأولوية الحكمة علي الشريعة عند ابن رشد، ليس عليه دليل يثبته أو ينفيه. فالحقيقة أننا لم نجد حالة واحدة يتعرض فيها ابن رشد لمثل هذا الموقف الحرج الذي تتمثل فيه لب مشكلة التوفيق. فلم يخرج ابن رشد في كتاباته الخاصة عن المفاهيم العقائدية التقليدية للمجتمع الإسلامي، بالرغم من أن الوجه الفلسفي للحقيقة كان بالنسبة له هو أعلي نمط من أنماط الحقيقة الإنسانية.

ونعتقد أخيرا أن أبرز أخطاء ابن رشد في قضية التأويل تتمثل في وصوله لنتائج بناء علي مقدمات غير يقينية وذلك يتضح في قول ابن رشد التالي " انا معشر المسلمين نعلم، علي القطع، أنه لا يؤدي النظر البرهاني إلي مخالفة ما ورد به الشرع، فإن الحق لا يضاد الحق بل يوافقه ويشهد له " (٣٩).

مراجع البحث

(١) بحث د / زينب محمود الخضيري " مشروع ابن رشد الاسلامي والغرب المسيحي " ضمن كتاب " الفيلسوف ابن رشد مفكرا عربيا ورائدا للاتجاه العقلي "، مصدر سابق ، ص ١٥١ .

(٢) الأستاذ / محمد حسين هيكل، الايمان والمعرفة والفلسفة، مصدر سابق، ص ١١ .

(٣) ابن رشد، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، مصدر سابق، ص ٣٢.

(٤) المصدر السابق، ص ٦٦ .

(٥) المصدر السابق، ص ٦٧ .

(٦) سورة آل عمران، الآية ٧ .

(٧) د / زينب محمود الخضيري، أثر ابن رشد في فلسفة العصور الوسطى، مصدر سابق، ص ١٢٦ .

(٨) ابن رشد، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الإتصال، ص ٥٨.

(٩) سورة الاحزاب، الآية ٧٢.

(١٠) ابن رشد، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، مصدر سابق، ص ٦٢.

(١١) سورة النحل، الآية رقم ١٢٥.

(١٢) ابن رشد، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، مصدر سابق، ٦٥.

(١٣) ولعل هذا ما عناه " ج دي بور " بالحديث عن إلحاد ابن رشد .

انظر : تي جي بور، تاريخ الفلسفة في الإسلام، مصدر سابق، ص ٢٦١

وقيل أنه لا يصح عقلا أن تجعل الفلسفة اليونانية حكما على الشرع انظر:

د/ خالد كبير علال، نقد فكر الفيلسوف ابن رشد الحفيد علي ضوء الشرع والعقل والعلم، الجزائر، دار المحتسب، ٢٠٠٦، ص ١٠

وقيل أنه مما يدعو للأسف، قيام ابن رشد بمحاولة تأويل الآيات القرآنية لحساب تبرير نظرية أرسطو، فقد اعتبر رأى أرسطو صحيحا وكأنه الوحى المنزل عنده، وبناء عليه بدأ فى تأويل الآيات بما يتفق ورأى أرسطو . انظر :

د/ سعد الدين السيد صالح، قضايا فلسفية في ميزان العقيدة الاسلامية، مصدر سابق، ص ٢٠٤

وقيل إن محاولة ابن رشد فى التوفيق بين الحكمة والشريعة ليس لها أى قيمة عند ابن رشد نفسه، إذ أنه يرى أن فلسفة أرسطو هى الحق المبين . فتعصب ابن رشد لأرسطو تعصب من النوع المذموم الذى جعله ينتقد المخالفين لأرسطو بأسلوب غير لائق، مثال ذلك حكمه على الإمام الغزالى بأنه شرير جاهل . أنظر :

الباحث / إبراهيم محمد أحمد، الألوهية عند ابن رشد بين الفلسفة والدين، القاهرة، رسالة دكتوراة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص ٧٤

فالملاحظ أن ابن رشد لم يبدأ من قدرة العقل الإنسانى فى معرفته للحقيقة المطلقة دائما، بل بدأ من فلسفة أرسطو بإعتبارها هى الحقيقة المطلقة، حيث لم ينقدها نقدا كافياً، فابن رشد يأول الشريعة للفلسفة ولا يأول الفلسفة للشريعة، ففى كتابه (تفسير ما بعد الطبيعة) لم يؤول نصاً واحداً من نصوص أرسطو إلى الشريعة وتعصب لها، واعتبرها المفتاح السحرى لكل قضايا العصور . المصدر السابق، ص ١٢٠.

(١٤) د/ زينب محمود الخضيري مشار إليه في حوار حول ابن رشد، مصدر سابق، ص ١٥٩

(١٥) تمجيد ابن رشد للفلسفة الأرسطية، وإعجابه بأرسطو بلغ حداً كبيراً جعله يعتقد أنه المثل الأعلي للكمال، وأن كل محاولة لانشاء مذهب فلسفي بعد أرسطو هو ضرب من العبث، فيقول ابن رشد في مقدمته لكتاب الطبيعة " ان مؤلف هذا الكتاب هو أرسطو نيكوماخوس أعقل أهل اليونان، وأكثرهم حكمة، وواضع علوم المنطق والطبيعيات، وما وراء الطبيعة ومتممها . وجميع الفلاسفة الذين عاشوا بعده منذ ذلك الزمن إلي اليوم أي منذ ألف وخمسمائة سنة لم يستطيعوا زيادة شيء علي وضعه، ولا وجدوا خطأ فيه "

ثم يقول ابن رشد " وأحري أن يسمي ملكياً إلهياً، لا بشراً، ولذلك كان القدماء يسمونه أرسطو الإلهي"

وقال أيضا " ان برهان أرسطو لهو الحق المبين، وأن العناية الإلهية أرسلته إلينا لتعليمنا ما يمكن تعليمه " راجع :

د / الطبلاوي محمود سعد، موقف ابن تيمية من فلسفة ابن رشد، مصدر سابق، ص ٢٠٩ وما بعدها .

(١٦) د / حامد طاهر، الفلسفة الإسلامية مدخل وقضايا، مصدر سابق، ص ٢٧٥.

(١٧) داعية، مجدد اسلامي، مصري (١٨٤٩– ١٩٠٥م) .

(١٨) د / عصمت نصار، الخطاب الفلسفي عند ابن رشد وأثره في كتابات محمد عبده وزكي نجيب محمود، مصدر سابق، ص ٥٥ .

(١٩) د / حامد طاهر، الفلسفة الاسلامية مدخل وقضايا، مصدر سابق، ص ٢٨٨.

(٢٠) للمزيد حول هذا الموضوع راجع :

د/ محمود حمدي زقزوق، الدين والفلسفة والتنوير، مصدر سابق ، ص ٥٨ وما بعدها .

وأيضا : د/ حسين فوزي النجار، الإسلام وفلسفة الحضارة، القاهرة، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، بدون تاريخ، ص ٤٥ ومابعدها .

الأستاذ / روجيه جارودي، الإسلام في الغرب، ترجمة د / ذوقان قرقوط، دمشق، دار دمشق، الطبعة الأولي، ١٩٩٥، ص ١١٨ .

(٢١) د / محمد السيد الجليند، فلسفة التنوير بين المشروع الإسلامي والمشروع الغربي، مصدر سابق، ص ١٠٠ .

(٢٢) د / كامل محمود، دراسات في تاريخ الفلسفة العربية، مصدر سابق، ص ٢٥٣.

(٢٣) د / محمد المصباحي، الوجه الآخر لحداثة ابن رشد، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولي ، ١٩٩٨، ص ٢٩.

(٢٤) د / أميرة حلمي مطر، الفكر الإسلامي وتراث اليونان، مصدر سابق، ص ٤٠.

(٢٥) ابن رشد، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، مصدر سابق، ص ٢٨

(٢٦) المصدر السابق، ص ١٥.

(٢٧) د / زينب محمود الخضيري، أثر ابن رشد في فلسفة العصور الوسطى، مصدر سابق، ص ١٣٢.

(٢٨) سورة الروم، الآية رقم ٣٠.

(٢٩) سورة البقرة، الآية رقم ١٣٨.

(٣٠) سورة الحجر، الآية رقم ٩ .

(٣١) ابن رشد، فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال، مصدر سابق، ص ٥٤

(٣٢) ابن رشد، تهافت التهافت، مصدر سابق، ص ٤١٩.

(٣٣) سورة الملك، الآيات أرقام ٣، ٤ .

(٣٤) ابن رشد، الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، مصدر سابق، ص ١٥٣.

(٣٥) ابن رشد، تهافت التهافت، مصدر سابق، ص ٥٥٨ .

وأيضا : ابن رشد، الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، مصدر سابق، ص ١٥١.

(٣٦) هسرل، الفلسفة علما دقيقا، مصدر سابق، ص ٩٧ .

(٣٧) المصدر السابق، ص ١٠٢، ١٠٣.

(٣٨) د/ زينب محمود الخضيري، أثر ابن رشد في فلسفة العصور الوسطي، مصدر سابق، ص ٥٤ .

(٤٠) ابن رشد، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، مصدر سابق، ص ٣١